

فوق الطاولة

«سلم تصريح» حكومي!

علي هاشم

يشعر المرء برغبة عارمة للاطلاع على فحوى «الاقتراحات» التي قدمها

وزراء تحسين استقرار سعر صرف الليرة». سيسما أول الخبر

الخصوص وزراء الصناعة والاقتصاد والمالية والتجارة. ولو قرر

لهذه الرغبة أن تتحقق، كان يوسعنا منع علامة مقدمة لكل من السادة

الوزراء وفق «سلم تصريح» متضمناً قوله جملة إجراءات الطارئة

الذى اقترحها رئيس اتحاد غرف الصناعة هذا الأسبوع لوجهة التعمق

الداهم لأنة الليرة. في رسالة التي عنوانها «كى ندقلى ربنا». علينا

التحرك بسرعة الضوء». اقرر رئيس غرف الصناعة على الحكومة

افتتاح فرقة التصدير مساراً اضطرارياً للتفاوض التقى في البرنامج

الكبير في إشارة من ثرواتنا الوطنية التقليدية. مشترطاً لذلك التزام

معاهدة سبطة: «لكي تصرد لا بد من أن تنت أولاً». وفق رؤيه

هذا لن يحدث ما لم تهرع الحكومة لوقف الإجراءات «التصيفية»

بحق المتنفس المتغير وتتشعب المتغيرون فهو غير إغاثات

المناسبة. وتحفيز الآخرين، وإطلاق قوانين حفظة للاستقرار

جداول «الجمانة» بما يتيح للقطاع الصناعي الاستفادة القصوى من

كوننا اليوم «البلد الصناعي» الأرخص في العالم! في السياق العام،

وغض النظر عن الملحوظات حول مقتراح رئيس غرف الصناعية،

في لا تجد عن اللغة الشارعاتية الأكفر تداولاً في الإعلانات الحكومية

حول «جوهرة استئثار الانتاج» للجم آلة النقدي الوطني، ما يثير

التساؤل الفعل حول مغزى إعادتها إلى ساساعها مرة أخرى؟ أمّا

في الواقع، فثمة ما يدفع المرء للاعتقاد بأن نوايا الحكومة

حال شعاراتها عادةً ما تصرّجها، وشكلاً تصرّجها، إلى أيلات تدفع

الاقتصاد في الاتجاه الآخر. وجesse الحكومة الثلاثاء الماضي لم تشن

عن هذه القاعدة، إذ إن الطرح الويد العاصف للطريق ليس باليسير

على الواجهة الحادة تارخية للأمس، وإن، في إجراء استثنائي يjosse

حلقة جديدة من سلسلة معالجة تمهيرات أزمتنا الاقتصادية، وأشاحت

الوجه عن الأزمة ذاتها، كما يدخلها حين إصدار القرارات الدائنة

بالطريق مع خلل المعالجة الاقتصادية عبر جانحها التقني متاحاً

جناحها الآخر المتغلب بالكلمة السلبية، التي بعد صدرها وتراجع

حصة المنتج الوطني منها، السبب الأساس في مسلكتنا التقنية.

يمكن لرئيس مجلس الوزراء، أن يسأل خيراً تقنياً موافقاً غير ذلك

الذي اعتقد عليه في بيته ذكره بتصرّف سعر الفائدة الذي، قد يحظى

بتصرّفه عقلاً، لكن ما لا يحتاج إلى خبرة لتلمسه في فكره تلك دورها

في تكريس عنة جديدة للقيادة الدائنة التي «قلت». ستبنيها العدة عند

كل فرصة ممكنة لإيجاد القروض التشغيلية التي أنشأناها عاماً

كاملاً في «رأستها». وبوضع يحاكي بين الشعور، قرار تحديد سعر

الفائدة الدينية صعوداً يمكن الفدرات الحكومية التواضع في معالجة

آخر ألمتنا الوطنية في الوقت الراهن، إذ أن انتهاء للسياسات

الاكتشافية في حين تصرّف احتياجاتها الإنتحارية بحلول عماكسة تماماً،

سيقيناً «البلد الأقل نسأة في العالم». رغم الحقيقة التي غير عنها

رئيس غرف الصناعة بأننا «البلد الصناعي» الأرخص في العالم!»

«الوطن» تكشف الغطاء عن بعض «جيوب» الفساد في «الجبوب».. تزوير فواتير لسرقة المال العام.. والحكومة تخش الحقيقة في صفة!

لاعب بأجور سيارات
شحن الأقاما

مياه الصرف الصحي
تلوث المخبر

المفتر الذي كان قد أبدى خطباً ما أدى إلى عدم تنفيذ
مفترق الأعفاء في حينها.
بعد ذلك تم تشكيل لجان خاصة للكشف عن واقع
العمل في تزويد وتقديم الأداء والتحقق في العديد
من الحالات التي كانت مخطأ شبهات من الإداره، وقد
بدأت عملياً من فرع القائمشلي في محافظة المسكه
والذى يمثل نحو ٤٠٪ من حجم عمل المؤسسه، حيث
تم جرد نحو ٤٠٪ كيس خيش بقيمة ٨٠ مليون ليرة سوريه،
أكاس الاقماح ولا تبيه طلاقه للمواصفات التي تم
الاتفاق عليها بين الأكاس والمخروق، وعلى أرض الماء
ما بين الأكاس وهي قابلة للاشتراك، إضافة إلى أن
اكتشاف تقص ندو ٤٠ ألف كيس خيش بقيمة ٨٠
مليون ليرة وأدخل الموضوع للرقابة والتقصي لأن
القيمة المالية تتجاوز المليون ليرة.
 بينما سجلت اللجان المشكلة تتابعة على الفروع
اللاحظات تصل بالأخطر في هذه المخالفات من المفتر
التجاويف، بين أن المخالفات كانت قبل تسلمه
إداره المؤسسه، وبوري لها أنه وقامتها رفع مفترق
الخلافات في فرع الالاذقه تتعلق بسوء الأداء
والترهل الإداري وأنه تم وقتها إلغاء كل من مدير
فرع حبوب الالاذقه وخلب والقامشلي.



لطن الواحد، في حين تم البيع لنفس النواحي بعد
تصحيح عمليات البيع بقيمة ٤٣ ألف ليرة للطن.
أحدى الوثائق التي حصلت «الوطن» على نسخة
منها، هي تصور اجتماع الجنة الفرعية لتسويق
الحبوب في محافظة ريف دمشق، بينت أنه بالنسبة
لمركز الكسوة، أمنت الأكاس المبنية في العراء غير
طبقاً لأصول التخزين، وأنه يوجد ظروف موات
لتقطيع بين الأكاس المكتوفة والمقدرة بـ ١٧
مليون ليرة سوريه، إضافة إلى الأخطاء
والخلل في حفظها، حيث ينص على
رسالة تدين أنها غير مطابقة للمواصفات التي تم
ال嗑وة ربيحة ونعتها بـ ٢٠ ألف شادر لتخفيض
أكاس الاقماح ولا تبيه طلاقه للمواصفات التي تم
الاتفاق عليها بين الفرع والشركة وأن الشوار
العلومات بأن بيع الماء الواحد من الأقسام التالية
كان ٨ آلاف ليرة سوريه، في حين السعر الحقيقي
يصادف ٣١ ألف ليرة.
مياه الصرف الصحي عائمة في غرفة مخبر التحليل
والغرفة السحرية لأيام دون أن يتم معالجتها، إضافة
وذلك ببيع الرائق الباليستيكية التي تستخدمن
أبطال المفترق.
أما من المبيعات التي كان يجريها الفرع، فتظهر
الافتقار على إمكانية توزيع الماء على الفروع
الشطة وتفتيشها، وهو من أخذ المحصول المكس لدى
الشطة وتفتيشها، وهو من أخذ المحصل المكس لدى
الفرع من تعرضه للرطوبة والأمطار وبالتالي تفتق
أكاس الاقماح وفسادها.

وعن توجهنا للدبير العام للحبيبات هذا المفترق
أي ٢٣ ألف ليرة مقدورة من بيع كل طن،
وذلك ببيع الرائق الباليستيكية التي تستخدمن
عمليات التخزين ودون في سلالات الفرع بقيمة ٤٠
مليون ليرة سوريه.
وفي توجيهنا للدبير العام للحبيبات هذا المفترق
أيضاً تم بيع كيس الخيش التاليف بقيمة ٧٠ ليرة
للدبير العام السابق بإيقاع دمير فرع حبوب دمشق
والمعلومات من التجاوزات هنا ثقيرة، حيث تم بيع
وأيضاً تم بيع كيس الخيش التاليف بقيمة ٧٠ ليرة
في حين السعر الطبيعي في السوق هو ١٧٠ ليرة
والذى أبدى وقتها إلغاء كل من مدير الفرع والمدير
العام السابق فإنه قدرة، حيث تم بيع
نواحي عمليات الغربة بقيمة لا تتجاوز ٢٥ ألف ليرة

لشتغف الوثائق والعلومات التي حصلت
«الوطن» عليها الغطاء عن العديد من حالات
الفساد وسرقة المال العام في بعض فروع
المؤسسة العامة للحبوب وخاصة في فروع
ليرة سوريه، إضافة إلى العديد من الأخطاء
والمحاسبة، والتي تهدىء دعم حفظها لـ ٢٠ مليون
ليرة سوريه، والترهل الإداري وعدم الكفاءة
بالعمل، الأمر الذي كان وراء إغلاق مديري
الفرق في المحافظات في حينها.

وفي تصرّح لـ «الوطن» أكد مدير عام مؤسسة
تجارة وتصنيع «جيوب» ماجد الحميدان صحة تلك
الاتهامات التي تدور حوله، مدعياً أن التحقيق الذي كان
يأصله في مخالفات ويفسرها بـ ٢٥ مليون ليرة ذهبت لجيوب
أبطال المفترق.
أما من المبيعات التي كان يجريها الفرع، فتظهر
الافتقار على إمكانية توزيع الماء على الفروع
الشطة وتفتيشها، وهو من أخذ المحصل المكس لدى
الفرع من تعرضه للرطوبة والأمطار وبالتالي تفتق
أكاس الاقماح وفسادها.

أيضاً تم بيع كيس الخيش التاليف بقيمة ٧٠ ليرة
للدبير العام السابق بإيقاع دمير فرع حبوب دمشق
والمعلومات من التجاوزات هنا ثقيرة، حيث تم بيع
أيضاً تم بيع كيس الخيش التاليف بقيمة ٧٠ ليرة
في حين السعر الطبيعي في السوق هو ١٧٠ ليرة
والذى أبدى وقتها إلغاء كل من مدير الفرع والمدير
العام السابق فإنه قدرة، حيث تم بيع
نواحي عمليات الغربة بقيمة لا تتجاوز ٢٥ ألف ليرة

إعفاء مدير زيوت حماة لانخفاض عائد الإنتاج مادية وتوقف المشاريع في ٥ محافظات

| الوطن

الأزمة حتى نهاية العام الماضي (٢٠١٥).

ولفت التقرير من جانب آخر إلى تنفيذ المشاريع

المملوكة إلى الشركة بموجات الصعبة وتأثير

التواريزي على تزويد التوجهات الحكومية

لإسواء المجهرين والمتصررين من الأحداث

ويسرعاً قياسية كما حدث في شروع حربة

ذلك من خلال توقف العمل في العديد من مشاريع

الشركة في فروع درعاً وحلب والرقة ودير الزور

وإضافة إلى إنجاز

المهمة والمحوية مثل مدبرية الماء في

مدينة حمص ومشاريع السكن الشابي في

الداخلية ويسداها إلى الرقاية والتقصي

كانت الملاحظات في فرع الالاذقه تتعلق بسوء

الأداء والترهل الإداري وأنه تم وقتها إلغاء

مئات المنشآت تصل بالأخطر في هذه المخالفات

وهي تأتي من تفاصيل التقارير

ومن تفاصيل التقارير